سلسلة أوقاف أشيقر

٢١

أوقاف أشيقر
نموذجٌ للوقف المحلي المستدام



كتبه

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السماعيل

١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أوقاف أشيقر نموذجٌ للوقف المحلي المستدام

دراسة تحليلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية[1]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أوقاف بلدة أشيقر في ضوء وثائقها التاريخية، بوصفها نموذجًا تطبيقيًا للوقف المحلي المستدام، وذلك من خلال قراءة تحليلية للوثائق الوقفية المنشورة ضمن "سلسلة أوقاف أشيقر"، والتي تشمل أوقاف المساجد، والكتب، والسرج، والصوام، والمساعي، وغيرها من الأنماط الوقفية المحلية.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوثائقي ذي البعد التاريخي، مع توظيف المعالجة الوصفية وتحليل مضمون الوثائق، وإعادة تصنيف الأوقاف وفق وظائفها وأعيانها ومصارفها، بهدف الكشف عن بنيتها المؤسسية وأنماط تنظيمها. وقد أظهرت النتائج أن أوقاف أشيقر اتسمت بتنوع أصولها الإنتاجية، وتعدد مصارفها، ومرونة شروطها، مما مكّنها من أداء وظائف تعليمية ودينية واجتماعية وخدمية بصورة تكاملية، وأسهم في استمراريتها عبر أجيال متعاقبة.

وتخلص الدراسة إلى أن النموذج الوقفي في أشيقر يمثل صورة متكاملة للوقف المحلي بوصفه نظامًا مجتمعيًا منظمًا ذاتيًا، قائمًا على أدوات شرعية وتنظيمية واقتصادية أسهمت في تحقيق الاستدامة، ويقدم إطارًا تحليليًا لفهم دور الوقف المحلي في بناء مؤسسات مجتمعية مستدامة في البيئات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الوقف المحلي، الاستدامة الوقفية، أوقاف أشيقر، شرط الواقف، التنظيم الذاتي.

(١) يُقصد بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هذه الدراسة: تحليل نظام الوقف من حيث موارده وعوائده، وعلاقته بالمجتمع، وآليات إدارته وضبطه، بوصفها عناصر مترابطة تُشكّل الإطار العام للنموذج الوقفي محل البحث.

المقدمة:

يمثل الوقف أحد أهم النظم الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية، إذ شكّل عبر تاريخه آليةً مستدامة لتمويل التعليم، ورعاية المساجد، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وبناء البنية التحتية المجتمعية. ولم يقتصر دوره على البعد التعبدي، بل تجاوز ذلك إلى أداء وظائف تنظيمية واقتصادية وعلمية متكاملة، أسهمت في تشكيل أنماط من الإدارة الذاتية داخل المجتمعات المحلية.

وفي البيئات النجدية التقليدية، برز الوقف بوصفه إطارًا مؤسسيًا متكاملًا للتنظيم الأهلي، تولّى تمويل الخدمات، وتنظيم الموارد، ودعم التعليم والبر، وتعزيز التكافل، وإدارة بعض المرافق العامة، بما جعله نظامًا أهليًا متكامل الوظائف في المجال المحلي. وتمثل بلدة أشيقر نموذجًا غنيًا لهذا النمط من الوقف المحلي، إذ تكشف وثائقها عن شبكة واسعة من الأعيان الوقفية والمصارف والشروط، أدّت أدوارًا تعليمية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية، وخدمية امتدت آثارها قرونًا.

وقد تناولت «سلسلة أوقاف أشيقر»[1] المنشورة سابقًا تحليل عدد كبير من هذه الوثائق، وشملت موضوعات متعددة، من أبرزها: أوقاف المساجد، وأوقاف السرج، وأوقاف الدلاء، وأوقاف الصوام، وأوقاف الكتب، وأوقاف المساعي، وأوقاف البر والصلة. غير أن هذه الدراسات عُرضت في سياق موضوعي متفرق، مما يبرز الحاجة إلى إعادة قراءتها ضمن إطار تحليلي جامع يدرسها بوصفها منظومة متكاملة.

وتعتمد هذه الدراسة على إعادة تحليل تلك الوثائق والمضامين المنشورة في إطار تركيبي كلي، من خلال قراءة تحليلية وصفية تستهدف استكشاف البنية المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للنموذج الوقفي المحلي في أشيقر، وإبراز خصائصه بوصفه نموذجًا تاريخيًا للوقف المحلي المستدام.

(١) سلسلة أوقاف أشيقر منشورة على الموقع: https://ebraheemalsmaeel.com/ صفحة المقالات.

أولًا: خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وتمهيد منهجي، وأربعة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

١. المقدمة: وتشتمل على مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأسئلتها، وأهدافها، ومنهجها، وحدودها، والدراسات السابقة لها.
٢. الإطار المفاهيمي للدراسة: ويتضمن تحديد مفهومي الوقف المحلي والاستدامة الوقفية في ضوء السياق التحليلي للبحث.
٣. المبحث الأول: التصنيف الوظيفي لأوقاف أشيقر.
٤. المبحث الثاني: آليات الاستدامة في الوقف المحلي بأشيقر.
٥. المبحث الثالث: الوقف في أشيقر بوصفه أداة للتنظيم الذاتي المجتمعي.
٦. المبحث الرابع: خصائص النموذج الوقفي المحلي المستدام في أشيقر.
٧. الخاتمة: وتشتمل على النتائج، والخلاصة العامة، والتوصيات.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب معالجة تحليلية كلية لأوقاف أشيقر بوصفها منظومة مؤسسية متكاملة تمثل نموذجًا للوقف المحلي المستدام، والاكتفاء –في الغالب– بدراسات جزئية تناولت أنواعًا محددة من الأوقاف أو وثائق بعينها دون النظر إليها ضمن بنيتها الكلية ووظيفتها المجتمعية الشاملة.

فعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة التي عالجت موضوعات مثل أوقاف المساجد، وأوقاف الكتب، والأوقاف الزراعية، وشرط الواقف، إلا أنها اتسمت بالطابع الموضوعي أو التوثيقي، حيث ركزت على تحليل نماذج منفردة أو إبراز أبعاد فقهية واجتماعية جزئية، دون إعادة تركيب هذه المعطيات ضمن إطار نظري يدرس الوقف المحلي باعتباره نظامًا لإدارة الموارد، وتمويل الخدمات، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع.

ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية شاملة تعيد قراءة الوثائق الوقفية في أشيقر بوصفها بنية مؤسسية متكاملة، للكشف عن خصائص هذا النموذج، وآليات استدامته، وأنماط توزيعه الوظيفي، ودوره في تحقيق شكل من أشكال التنظيم الذاتي المجتمعي في المجال المحلي.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وتطبيقية، من أبرزها:

١. إبراز النموذج الوقفي المحلي في أشيقر بوصفه تجربة تاريخية في الحوكمة المجتمعية والتنظيم الذاتي.

٢. تقديم قراءة تحليلية مدعومة بمعالجة وصفية للوثائق الوقفية، بما يعزز فهم البناء الداخلي للنظام الوقفي المحلي.

٣. الإسهام في تطوير الدراسات الوقفية التطبيقية من خلال تقديم نموذج موثق قابل للمقارنة مع نماذج وقفية محلية أخرى.

٤. إمداد النقاش المعاصر حول استدامة الأوقاف بإطار تاريخي تطبيقي يُظهر جذور الممارسة الوقفية المجتمعية قبل قيام المؤسسات النظامية الحديثة.

وبذلك تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية في تحليل الوقف المحلي، عبر الانتقال من القراءة الجزئية إلى التحليل الكلي المتكامل.

رابعًا: أسئلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تمثل أوقاف أشيقر نموذجًا للوقف المحلي المستدام بوصفه منظومة مؤسسية متكاملة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

١. ما الخصائص التي تميز البنية الوقفية في أشيقر من حيث تنوع الأعيان والمصارف والشروط؟

٢. كيف توزعت الأوقاف في أشيقر من حيث وظائفها ومجالاتها (تعليميًا، دينيًا، اجتماعيًا، خدميًا، اقتصاديًا)، وما دلالات هذا التوزيع؟

٣. ما الآليات التي أسهمت في استدامة الوقف المحلي في أشيقر عبر الزمن؟

٤. كيف أسهمت الشروط الوقفية والعقود المرتبطة بها في ضبط إدارة الموارد وتحقيق التوازن الاجتماعي؟

٥. إلى أي حد يمكن اعتبار أوقاف أشيقر صورة مبكرة من صور التنظيم الذاتي

المجتمعي في المجال المحلي؟

خامسًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل البنية المؤسسية لأوقاف أشيقر بوصفها منظومة متكاملة.
٢. استكشاف الخصائص الوظيفية لتوزيع الأوقاف داخل المجتمع المحلي.
٣. إبراز آليات الاستدامة المالية والاجتماعية التي ميّزت النموذج الوقفي في أشيقر.
٤. تقديم معالجة وصفية للوثائق الوقفية تُسهم في التحليل الكلي للنظام الوقفي.
٥. تقويم تجربة أوقاف أشيقر في ضوء مفهوم الوقف المحلي المستدام وإمكانات الإفادة منها في الدراسات الوقفية المعاصرة.

سادسًا: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوثائقي ذي البعد التاريخي، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الوثائق الوقفية واستنطاق مضامينها في سياقها الزمني والاجتماعي. وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوثائقية التحليلية ذات البعد التاريخي.

ويقوم هذا المنهج على تحليل نصوص الوثائق الوقفية المنشورة ضمن «سلسلة أوقاف أشيقر» بوصفها مصادر أولية للدراسة، واستخراج معطياتها المتعلقة بطبيعة الأعيان، وأنواع المصارف، وشروط الواقفين، وصيغ العقود، وآليات الإدارة.

كما توظف الدراسة معالجة وصفية للبيانات المستخرجة من الوثائق، من خلال تصنيف الأوقاف وفق مجالاتها الوظيفية (تعليمية، دينية، اجتماعية، زراعية، عقارية، خدمية)، بهدف الكشف عن أنماط التوزيع الوظيفي ودلالاته في بنية الوقف المحلي.

ويُستكمل ذلك بتحليل كليٍّ متكامل يربط بين النتائج الجزئية، سعيًا إلى إعادة بناء الصورة المؤسسية للنموذج الوقفي في أشيقر، وبيان خصائصه بوصفه نموذجًا للوقف المحلي المستدام وتحليل بنيته المؤسسية ووظائفه المجتمعية.

وتقتصر الدراسة على الوثائق الوقفية التي تم تحقيقها ونشرها ضمن السلسلة المشار إليها، دون التوسع في وثائق خارج هذا الإطار، تحقيقًا للانضباط المنهجي وتحديدًا لحدود الدراسة.

سابعًا: حدود الدراسة:

تتقيد هذه الدراسة بعدد من الحدود المنهجية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على أوقاف بلدة أشيقر في إقليم نجد، بوصفها مجالًا جغرافيًا محددًا يمثل نموذجًا للوقف المحلي في بيئة نجدية تقليدية.

٢. الحدود الزمانية:

تتناول الدراسة الوثائق الوقفية التي تعود إلى الفترات التاريخية التي تغطيها «سلسلة أوقاف أشيقر»، والتي تمتد عبر عصور متعددة في السياق النجدي التقليدي، دون التوسع في دراسة التحولات الوقفية المعاصرة إلا بقدر ما يخدم المقارنة التحليلية.

٣. الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على تحليل البنية المؤسسية والوظيفية للأوقاف من حيث: أنواع الأعيان الوقفية، طبيعة المصارف، شروط الواقفين، صيغ العقود الوقفية، وأنماط الإدارة والاستدامة. ولا تهدف إلى تحقيق الوثائق تحقيقًا نصيًا جديدًا، ولا إلى دراسة فقهية تفصيلية لمسائل الوقف إلا بقدر ما يخدم الإطار التحليلي.

٤. الحدود المصدرية:

تعتمد الدراسة على الوثائق الوقفية التي سبق نشرها وتحليلها ضمن «سلسلة أوقاف أشيقر»، دون إضافة مصادر أرشيفية جديدة خارج هذا الإطار، مع إعادة معالجتها ضمن منظور تحليلي تركيبي كلي.

ثامنًا: الدراسات السابقة:

حظي الوقف باهتمام واسع في الدراسات الشرعية والتاريخية والاقتصادية، حيث تناولته البحوث من زوايا متعددة، شملت تأصيله الفقهي، وتتبع تطوره التاريخي، وتحليل أدواره الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى دراسة أبعاده المؤسسية والتنموية في السياقات المختلفة. وقد أسهمت هذه الدراسات في إبراز مكانة الوقف بوصفه أحد الأدوات الرئيسة التي دعمت الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية.

وفي مجال الدراسات التاريخية الوثائقية، اتجه عدد من الباحثين إلى تحقيق الوثائق الوقفية ونشرها، والكشف عما تتضمنه من معلومات تتعلق بالأعيان الموقوفة، ومصارفها، وشروط الواقفين، وأسماء النظار، مما أسهم في إثراء المعرفة بتاريخ الوقف المحلي، وإبراز دوره

في دعم المساجد، والتعليم، وأوجه البر المختلفة. غير أن هذه الجهود انصبت في الغالب على الجانب التوثيقي والوصف التاريخي، مع تركيز محدود على إعادة قراءة هذه الوثائق ضمن إطار تحليلي يكشف أنماط عملها، والعلاقات التي تربط بين موارد الوقف ومصارفه وآليات إدارته.

كما تناولت دراسات أخرى الوقف من منظور اقتصادي أو تنموي، فأبرزت دوره في تحقيق الاستدامة المالية، ودعم التنمية الاجتماعية، والمساهمة في توفير الخدمات المختلفة. إلا أن معظم هذه الدراسات تناولت الوقف في سياقات عامة أو على مستوى المؤسسات الوقفية الكبرى، دون التوسع في تحليل نماذج الوقف المحلي بوصفها نظمًا متكاملة نشأت في إطار المجتمع المحلي، وتولّت تنظيم موارد وخدمات متعددة عبر آليات وقفية منضبطة.

وفيما يتصل بأوقاف أشيقر على وجه الخصوص، فقد أُتيحت الوثائق الوقفية بعد تحقيقها ونشرها ضمن «سلسلة أوقاف أشيقر» وغيرها من الدراسات، إلا أن الإفادة منها ظلت في حدود العرض والتوثيق أو المعالجة الجزئية، دون إخضاعها لدراسة تحليلية كلية تستهدف إعادة بنائها بوصفها منظومة وقفية متكاملة، والكشف عن خصائصها المؤسسية ووظيفتها في إطار الوقف المحلي. وفي حدود ما اطلع عليه الباحث، لم تُخصَّص دراسة مستقلة لتحليل أوقاف أشيقر من منظور مؤسسي ووظيفي شامل، يستهدف استكشاف خصائصها، وبيان آليات انتظامها واستمرارها، وتحليل أدوارها في تنظيم الموارد والخدمات داخل المجتمع المحلي.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسد هذا الفراغ، من خلال تقديم قراءة تحليلية شاملة للوثائق الوقفية في أشيقر، تستهدف الكشف عن أنماط تنظيمها، وآليات إدارتها، وأوجه تكامل مواردها ومصارفها، بما يسهم في تفسير خصائص الوقف المحلي بوصفه إطارًا منظمًا لإدارة الموارد والخدمات، ويقدم نموذجًا تحليليًا يمكن الإفادة منه في الدراسات الوقفية المعاصرة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

ينطلق هذا البحث من تحديد مفهومين محوريين: الوقف المحلي، والاستدامة الوقفية،

بوصفهما الإطار النظري الحاكم للتحليل.

ويقصد بـ الوقف المحلي في سياق هذه الدراسة:

الوقف الذي ينشأ داخل مجتمع جغرافي محدد، وتُدار أعيانه ومصارفه في نطاقه المكاني، وتوجَّه منافعه أساسًا لخدمة احتياجاته الدينية، أو الاجتماعية، أو التعليمية، أو الخدمية، مع بقاء الولاية والإدارة ضمن البنية المجتمعية المحلية. ويتميّز هذا النمط بارتباطه بالمجال الجغرافي، واعتماده على موارد البيئة نفسها، وتفاعله المباشر مع حاجات المجتمع الذي نشأ فيه.

أما الاستدامة الوقفية فيقصد بها في الإطار التحليلي لهذه الدراسة:

قدرة الوقف على المحافظة على أصله المنتج، واستمرار تدفق عائده، وضمان بقاء مصرفه وفق شرط الواقف عبر الزمن، من خلال منظومة من الآليات الاقتصادية والشرطية والاجتماعية التي تحول دون تعطّله أو اندثاره. وهي لا تُفهم هنا بوصفها مفهومًا ماليًا مجردًا، بل باعتبارها حالة تكامل بين الأصل والعائد والمصرف والإدارة والرقابة المجتمعية، بما يحقق استمرارية المنفعة والأثر عبر أجيال متعاقبة.

وعليه، فإن تحليل أوقاف أشيقر في هذه الدراسة يتم في ضوء هذين المفهومين، باعتبارها نموذجًا للوقف المحلي الذي أظهر خصائص استدامة مؤسسية ضمن سياقه البيئي والاجتماعي.

المبحث الأول: التصنيف الوظيفي لأوقاف أشيقر:

تكشف المعالجة الوصفية للوثائق الوقفية في أشيقر عن تنوع ملحوظ في المجالات التي وُجهت إليها الأوقاف، وهو تنوع يعكس طبيعة المجتمع المحلي واحتياجاته، كما يدل على وعي الواقفين بوظائف الوقف بوصفه أداة لتوزيع الموارد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وتظهر الوثائق أن الأوقاف لم تتجه إلى مجال واحد، بل تشكلت في صورة شبكة خدمية متكاملة، يمكن تصنيفها – وفق طبيعتها الوظيفية – إلى المجالات الآتية:

أولًا: المجال الديني والتعليمي:

يمثل هذا المجال أحد المكونات الأساسية في التصنيف الوظيفي للبنية الوقفية،

وقد شمل: أوقاف المساجد وبنائها وصيانتها، ورواتب الأئمة والمؤذنين، وأوقاف السرج، وأوقاف المصاحف وكتب العلم، وأوقاف المدرسة.

وتكشف الوثائق أن أوقاف المساجد لم تقتصر على الإنشاء، بل امتدت إلى تمويل التشغيل والصيانة، بما في ذلك توفير الإنارة والفرش وأجور القائمين عليها، مما يعكس تصورًا مؤسسيًا متكاملًا للخدمة الدينية يربط بين البنية المادية والإدارة التشغيلية المستمرة.

كما تظهر أوقاف الأئمة والمؤذنين بوصفها عنصرًا من عناصر الاستقرار الوظيفي للمؤسسة الدينية، إذ ضمنت لهم موارد ثابتة تعينهم على أداء مهامهم، بما يعكس إدراكًا لأهمية استدامة الوظيفة الدينية وعدم الاكتفاء بإقامة المبنى.

وفي الجانب التعليمي، تبرز أوقاف المدرسة ودورها في دعم التعليم في البلدة، حيث خُصصت موارد وقفية للإنفاق على التعليم وطلبته، مما يدل على حضور التعليم بوصفه وظيفة وقفية مستقلة لا تابعة عرضًا للمسجد فقط.

أما في الجانب المعرفي، فتبرز صورة أكثر تنظيمًا؛ إذ نص بعض الواقفين على وقف الكتب والمصاحف على طلبة العلم، مع ضبط آلية تداولها، ومنع إخراجها من دار الوقف إلا بضوابط محددة، وإلزام المستعير بردها. ويكشف هذا عن إدراك مبكر لقيمة رأس المال المعرفي، واعتبار الكتاب موردًا وقفيًا ينبغي حمايته وضبط الانتفاع به، بما يضمن استدامة التعليم داخل المجتمع.

ويمثل هذا المجال انتقالًا بالوقف من مجرد تمويل مادي إلى تمكين معرفي ومؤسسي طويل الأمد.

ثانيًا: المجال الاجتماعي والتكافلي:

يشمل هذا المجال أوقاف الصوام، وأوقاف البر والصلة، وأوقاف المنقولات، وإطعام الطعام، والحجج، والضحايا، والأكفان، ومساعدة المحتاجين، وغير ذلك من أوجه الصدقات المنظمة.

ويعكس هذا النمط البعد التكافلي للوقف بوصفه أداة لإعادة توزيع الموارد داخل المجتمع، وتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي. ويلاحظ أن هذا النوع من الأوقاف

غالبًا ما ارتبط بشروط دقيقة تحدد المصارف وأولويات الصرف، مما يدل على وجود وعي تنظيمي واضح لدى الواقفين.

ومن أبرز صور هذا المجال أوقاف الصوام، وهي من أهم مجالات الأوقاف في أشيقر؛ إذ تضمنت وقف بساتين ونخيل يُصرف ريعها لتفطير الصائمين في شهر رمضان، وفي أيام الصيام الفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام البيض وغيرها. وكانت التمور تُجمع وتُخزن ثم تُوزع في المساجد في أيام الصيام، ليأكل منها الصائمون دون تفرقة بين غني وفقير، أو مقيم ووافد.

ويكشف هذا النمط عن تصور تكافلي تعبّدي يجمع بين البعد الديني والبعد الاجتماعي، حيث يتحول الريع الزراعي إلى مورد جماعي مفتوح، يعزز روح المشاركة المجتمعية، ويجسد مبدأ الإطعام بوصفه قيمة جامعة لا مقصورة على طبقة أو فئة بعينها.

كما برزت أوقاف الضحايا بوصفها صورة منظمة لإشاعة شعيرة الأضحية وتوسيع دائرة الانتفاع بها، بحيث لا تقتصر على القدرة الفردية، بل تتحول إلى مورد مستدام يعود نفعه على الفقراء والمحتاجين. وكذلك أوقاف الأكفان التي ضمنت توفير كفن الموتى لمن لا يجد، وهو ما يعكس امتداد الرعاية الوقفية إلى الإنسان في أضعف حالاته.

وتشير بعض الوثائق إلى تخصيص أوجه صرف لمساعدة النساء المتعففات، ودعم المرضى والمعوزين، بما يدل على حساسية اجتماعية دقيقة تجاه الفئات الأكثر احتياجًا، وعلى إدراك أن التكافل لا يتحقق بالشمول العام فحسب، بل بتحديد الفئات الضعيفة وضبط استحقاقها.

ومن أبرز مظاهر هذا المجال ما يمكن تسميته بـ وقف المنقولات، حيث تضمنت الوثائق وقف أنواع من أدوات الخدمة: كالقدور النحاسية، والرُّحى، والدلاء، والأصع، والقفان، وغيرها. بل إن بعض الواقفين لم يقتصروا على وقف الأداة، بل نصوا على إنشاء مورد دائم (كنخل أو أصل منتج) يكون قوامًا لصيانتها وتجديدها. ويكشف هذا عن تصور شمولي للوقف لا يقتصر على العقار المنتج للريع، بل يمتد إلى توفير الحاجات اليومية الدقيقة، في صورة تضامنية تشاركية تعزز الروابط المجتمعية.

ثالثًا: المجال الزراعي والعقاري (الوعاء الاستثماري):

يمثل هذا المجال القاعدة الاقتصادية للنظام الوقفي في أشيقر، إذ شملت الأعيان الوقفية: المزارع، والنخيل، والآبار، والدور السكنية، والأراضي الزراعية.

وتكشف الوثائق أن هذه الأعيان لم تكن مقصودة لذاتها، بل بوصفها أوعية استثمارية مولّدة للعوائد التي تُصرف على المصارف الدينية، والاجتماعية، والتعليمية، والخدمية.

كما يظهر في بعض الحالات ترابط واضح بين الأصل الثابت والمنقول الخدمي؛ إذ يُلحق المنقول بالأصل، أو يُنص على أن يكون ريعه قوامًا له. ويعكس ذلك فهمًا مبكرًا لمفهوم الاستدامة المالية، وتنويع القاعدة الاقتصادية للوقف.

رابعًا: المجال الخدمي والمرفقي:

يمثل هذا المجال أحد أكثر الجوانب دلالة في نموذج أشيقر، حيث لم يقتصر الوقف على المجال التعبدي أو التكافلي، بل أسهم في تمويل وتنظيم البنية التحتية المحلية. وشملت هذه الأوقاف: أوقاف المساعي (الممرات)، بعض المرافق الخدمية، وتوفير السرج لإنارة الطرق، وتأمين الدهن اللازم لإبقائها مشتعلة في زمن لم تُعرف فيه الكهرباء.

ويمثل هذا النوع من الأوقاف صورة من صور التنظيم الأهلي للخدمات العامة، حيث تولّى المجتمع تمويل الإنارة الليلية، وخدمة المارة، وصيانة بعض المرافق، عبر آلية الوقف بوصفها إطارًا مؤسسيًا مستقرًا لإدارة هذه الوظائف.

الدلالات التحليلية للتوزيع الوظيفي للأوقاف:

من خلال هذا التصنيف الوظيفي، يمكن استخلاص عدد من المؤشرات المهمة:

١. وجود توازن نسبي بين الأوقاف التعبدية، والتكافلية، والاستثمارية، والخدمية.

٢. اعتماد المجالات الدينية والاجتماعية والخدمية على قاعدة اقتصادية زراعية/عقارية مولّدة للدخل.

٣. حضور وعي مؤسسي لدى الواقفين في ربط الأصل بالمنفعة على المدى الطويل.

٤. تنوع المصارف إلى درجة تعكس شمولية الدور الوقفي، بحيث لم تكد تخلو حاجة أساسية في المجتمع من وقف يسندها.

٥. التكامل بين الثابت والمنقول، وبين الأصل المنتج وأداة الخدمة.

٦. تحقق التكامل الزماني عبر الموازنة بين الأوقاف الدائمة (كأوقاف السرج والكتب والمساجد) والموسمية (كأوقاف الصوام والأضاحي)، بما يضمن تدفق المنافع الوقفية وتغطية احتياجات المجتمع على مدار العام.

وتشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن أوقاف أشيقر لم تكن مجرد مبادرات فردية معزولة، بل شكّلت شبكة وظيفية مترابطة أسهمت في تمويل الخدمات، وتنظيم الموارد، وتحقيق قدر من التنظيم الذاتي المجتمعي في إطار مؤسسي مستقر.

المبحث الثاني: آليات الاستدامة في الوقف المحلي بأشيقر:

لا تُقاس قوة الوقف المحلي بمجرد كثرة أعيانه أو تنوع مصارفه، بل بقدرته على الاستمرار عبر الزمن، والحفاظ على وظائفه رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وتكشف وثائق أوقاف أشيقر أن هذا الاستمرار لم يكن نتيجة عفوية، بل ثمرة جملة من الآليات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية الدقيقة، التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: تنويع القاعدة الاقتصادية للأوقاف:

يتضح من الوثائق أن الأوقاف في أشيقر لم تقتصر على نوع واحد من الأعيان، بل تنوعت بين مزارع، ونخيل، وأراضٍ زراعية، ودور سكنية، ومنقولات وأدوات خدمة، لكل منها مصارفها المحددة وشروطها الخاصة.

ولا يعكس هذا التنوع توجّهًا استثماريًا بمعناه المعاصر، بقدر ما يكشف عن اتساع مجالات النفع الوقفي وتعدّد وظائفه داخل المجتمع. فقد أسهم اختلاف الأعيان وتباين مصارفها في تكوين شبكة خدمات متكاملة، يتنوع نفعها باختلاف الفئات والاحتياجات، بحيث يخدم كل وقف مجالًا محددًا دون أن يكون معتمدًا على غيره.

ويشير ذلك إلى حضور تصور عملي يربط بين مورد الوقف وطبيعة خدمته، بما يعزز انتظام الوظائف الوقفية وتكاملها داخل الإطار المجتمعي العام.

ثانيًا: ربط الأصل بالمصرف عبر شرط الواقف:

يمثل شرط الواقف أحد أهم أدوات الاستدامة المؤسسية في النموذج الوقفي المحلي. فقد تضمنت الوثائق تحديدًا دقيقًا للمصارف، وترتيبًا لأولويات الصرف، ووضع بدائل عند تعذر المصرف الأصلي.

وقد بلغ هذا الضبط درجة لافتة في بعض الأوقاف الذرية، حيث اشترط بعض الواقفين أن يكون ريع الوقف خاصًا بمن سكن في بلدة أشيقر من ذريته، وأن يسقط حق من غادرها. ويكشف هذا الشرط عن بعد اجتماعي—مكاني في توظيف الوقف؛ إذ لم يكن المقصود مجرد الإعالة الأسرية، بل تعزيز الاستقرار السكاني، وربط الانتفاع بالانتماء المكاني، بما يرسخ تماسك المجتمع المحلي ويحافظ على حيوية البلدة.

كما أن وضوح الشرط قلل من احتمالات النزاع، وضبط استمرارية المنفعة، وأسهم في انتقال الوقف عبر الأجيال دون فقدان هويته الوظيفية.

ثالثًا: المرونة في توجيه الريع عند النوازل العامة:

تكشف بعض الوثائق عن بعدٍ تنظيمي مهم يتمثل في النص على تعطيل بعض المصارف المحددة مؤقتًا عند وقوع المجاعات أو النوازل العامة، وتوجيه ريع الوقف لمواجهة تلك الجائحة.

ويشير هذا إلى أن شرط الواقف لم يكن مقصورًا على التحديد الجامد للمصرف، بل تضمن في بعض الحالات مساحة استجابة للضرورات العامة، بحيث تُقدَّم المصلحة الجماعية عند الطوارئ ضمن إطار منضبط.

وتمثل هذه الآلية صورة من صور المرونة الوقفية، التي مكّنت النظام الوقفي من الحفاظ على فاعليته في الظروف الاستثنائية دون الإخلال بأصوله الشرعية أو هويته الوظيفية.

رابعًا: إنشاء موارد دائمة لخدمة المنقولات الوقفية:

تكشف الوثائق عن صورة متقدمة من الوعي الاقتصادي، حيث لم يُكتف بوقف أدوات خدمية – كالرُّحى أو القدور أو غيرها – بل نُص في بعض الحالات على شراء نخل أو أصل منتج يكون قوامًا لصيانتها وتجديدها.

وهذه الآلية تمثل فهمًا واضحًا لمشكلة استهلاك الأصل أو تآكل المنقول بمرور الزمن، فجرى إنشاء مورد يغذيه ويحفظه من الاندثار. وبذلك انتقل الوقف من مجرد تخصيص عين إلى بناء دورة مالية مصغّرة تضمن استدامة تلك العين.

خامسًا: الإدارة التشغيلية عبر العقود الزراعية:

تشير بعض الوثائق إلى وجود صيغ تعاقدية لإدارة المزارع الوقفية، سواء عبر المساقاة أو غيرها من العقود الزراعية المعروفة في الفقه الإسلامي.

ويمثل هذا مؤشرًا على أن الوقف لم يكن أصلًا جامدًا، بل أصلًا مُدارًا بعقود تشغيلية تضمن: استمرار الإنتاج، وتوزيع المخاطر بين المالك والعامل، وتحقيق عائد دوري منتظم.

وهذه البنية التشغيلية أسهمت في تحويل الأعيان الوقفية إلى موارد حية متجددة، لا مجرد ممتلكات ساكنة.

سادسًا: الحوكمة الداخلية وتوزيع الصلاحيات:

تضمنت بعض الوثائق تنظيمًا دقيقًا للنظارة على الوقف، شمل تعيين الناظر ابتداءً، وبيان نطاق صلاحياته في الإدارة والتصرف وفق شرط الواقف، وترتيب أولوية من يخلفه عند موته أو اعتذاره أو عجزه. كما نُص في بعض الحالات على آليات انتقال الولاية، ومنع اعتراض بقية الشركاء أو الذرية على الناظر المعيَّن، بما يضمن استقرار الإدارة واستمرارها دون تعطيل.

ويكشف هذا عن إدراك مبكر لأهمية الحوكمة الداخلية في تقليل النزاعات وضبط الصلاحيات، بما يضمن استمرار الإدارة دون تعطيل. كما يظهر في بعض الوثائق تأكيدٌ صريح على تحصين الوقف شرعيًا، عبر تغليظ التحذير من الاعتداء عليه، والدعاء على من يتعرض له بغير حق، وهو بُعدٌ رمزيٌّ ردعيٌّ عزز الحماية الاجتماعية للوقف إلى جانب الحماية الفقهية.

سابعًا: التكيّف مع البيئة المحلية:

اتسمت أوقاف أشيقر بارتباط وثيق بطبيعة البيئة النجدية، حيث غلبت الأوقاف

الزراعية المرتبطة بالنخيل والمياه. ولم تُنشأ أصول منفصلة عن الواقع الاقتصادي، بل جرى توظيف الموارد المتاحة فعليًا. ويُعد هذا التوافق البيئي أحد عناصر الاستدامة طويلة الأمد، إذ يقلل من فجوة المخاطرة بين الأصل وبيئته الاقتصادية.

ثامنًا: الامتداد الأسري والاجتماعي في الوقف الذري:

أسهم الوقف الذري في تعزيز الاستدامة من خلال: إشراك الذرية في الانتفاع، وتحفيزهم على حماية الأصل، وإبقاء العلاقة بين الأسرة والوقف علاقة مباشرة.

ورغم ما قد يثيره الوقف الذري من إشكالات في سياقات أخرى، فإن النموذج المحلي في أشيقر يظهره أداةً للحفاظ على الأعيان ضمن إطار منضبط، يسهم في صيانتها جيلاً بعد جيل.

الدلالات التحليلية لآليات الاستدامة:

تشير هذه المعطيات إلى أن استدامة الوقف في أشيقر لم تكن نتيجة ظرف عارض، بل ثمرة بنية مركبة تضمنت تنويعًا اقتصاديًا، وضبطًا شرطيًا دقيقًا، وإدارة تشغيلية فعّالة، وحوكمة داخلية واضحة، وارتباطًا مكانيًا واجتماعيًا، وتكيّفًا بيئيًا واعيًا. ويؤكد ذلك التصور الذي انطلقت منه الدراسة، ومفاده أن الوقف المحلي في أشيقر مثّل نظامًا مستدامًا قائمًا على مزيج متوازن من الأدوات الفقهية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أدوات تُظهر قدرًا من التشابه الوظيفي مع بعض النماذج الحديثة في إدارة الموارد المجتمعية.

المبحث الثالث: الوقف في أشيقر بوصفه أداة للتنظيم الذاتي المجتمعي:

تكشف قراءة البنية الوقفية في أشيقر عن أن الوقف لم يكن مجرد نشاط خيري فردي، بل مثّل إطارًا مؤسسيًا متكاملًا لتنظيم الموارد والخدمات داخل المجتمع المحلي، في مرحلة تاريخية سبقت تشكُّل الأطر الإدارية الحكومية الحديثة. ومن ثم يمكن النظر إليه بوصفه آلية من آليات التنظيم الذاتي المجتمعي، حيث اضطلع المجتمع بإدارة شؤونه الخدمية والاقتصادية عبر أدوات وقفية منضبطة شرعًا وعرفًا.

أولًا: تمويل الخدمات العامة عبر الإطار الوقفي المحلي:

أظهرت الوثائق أن تمويل عدد من الخدمات الأساسية –كالمساجد، والتعليم، والإنارة، وصيانة بعض المرافق، وأدوات الخدمة العامة –كان يتم عبر الأوقاف، بوصفها

آلية مجتمعية معتمدة لتنظيم الموارد وتوجيهها إلى وجوه النفع العام.

وقد شملت هذه الخدمات: تمويل بناء المساجد وصيانتها، وتوفير رواتب الأئمة والمؤذنين، ودعم التعليم من خلال وقف الكتب ومساندة الكتاتيب، وتخصيص أوقاف لإنارة الطرق وتجهيز السرج وتوفير الدهن اللازم لها، إضافة إلى وقف أدوات الخدمة العامة التي يحتاج إليها المجتمع في شؤونه اليومية.

ويشير ذلك إلى أن المجتمع المحلي امتلك آلية داخلية منظمة لتوفير الخدمات العامة وتمويلها، قامت على مبادرة الأفراد بالوقف، وضبط المصارف بشروط محددة، وإدارة الأعيان عبر نظارة محلية تتولى الإشراف على تنفيذ شرط الواقف وصيانة الوقف. ويكشف هذا عن قدرة المجتمع على تنظيم شؤونه الخدمية وإدارة موارده من خلال نظام الوقف، بما أتاح استمرارية تقديم المنافع العامة في إطار مجتمعي منظم ومستقر.

ثانيًا: ضبط استخدام الموارد عبر الشروط والعقود:

لم تكن الموارد الوقفية متروكة للتصرف العفوي، بل حُددت لها مصارف دقيقة، وأحيانًا أولويات واضحة، كما استُخدمت صيغ تعاقدية لتنظيم التشغيل الزراعي أو إدارة الأعيان.

وأظهرت الوثائق: ترتيبًا دقيقًا في الاستحقاق، وتحديدًا لآلية النظارة، ونصوصًا تمنع الاعتراض على الولي المعيَّن، واشتراطات مكانية في بعض الأوقاف الذرية تربط الانتفاع بالإقامة في أشيقر.

هذا الضبط أدى إلى: تقليل النزاعات، تنظيم توزيع المنافع، استقرار التوقعات الاجتماعية، وربط المنفعة بالانتماء المجتمعي.

وبذلك أدّى الوقف وظيفة تنظيمية تتجاوز كونه مجرد أداة تمويل، ليصبح إطارًا ضابطًا لإدارة الموارد.

ثالثًا: الضبط الأخلاقي والرقابة المجتمعية:

احتوت بعض الوثائق – ومن أبرزها وقف صبيح – على نصوص ختامية مغلّظة تحذر من الاعتداء على الوقف، وتدعو على من غلّه أو تصرف فيه بغير وجه حق.

وتمثل هذه الصياغات آلية ردع معنوية تعزز الحماية الشرعية، وتُفعّل الرقابة المجتمعية

القائمة على الوازع الديني. فهي لا تكتفي بالإطار الفقهي المجرد، بل تستند إلى البعد الأخلاقي والاجتماعي في صيانة الأعيان الوقفية.

ويكشف هذا عن تكامل الحماية الشرعية مع الحماية الأخلاقية والاجتماعية، بما أسهم في تعزيز صيانة الوقف وضمان احترامه واستمراره داخل المجتمع المحلي.

رابعًا: إدارة الموارد المعرفية وتنظيم تداولها:

في بعض الأوقاف، خُصصت الكتب لطلبة العلم، مع تنظيم دقيق لعدم إخراجها من دار الوقف، وإلزام من يستعيرها بردها، ومنع تداولها خارج الإطار المحدد.

ويعكس هذا: إدراكًا مبكرًا لقيمة رأس المال المعرفي، ووعيًا بضرورة تنظيم تداوله، واعتبار المعرفة موردًا ينبغي حمايته مؤسسيًا.

وهنا يظهر الوقف بوصفه أداة لتنظيم الموارد المعرفية، لا مجرد تمويلها، بما يعزز الاستقرار التعليمي داخل المجتمع.

خامسًا: إعادة التوزيع وتحقيق التوازن الاجتماعي:

أسهمت أوقاف البر والصلة، والإطعام، وتفطير الصوام، وأوقاف الأكفان والضحايا، وأدوات الخدمة، في توجيه جزء من الموارد الوقفية لخدمة فئات المجتمع المختلفة، مما عزز مظاهر التكافل، وأسهم في سد عدد من الحاجات الاجتماعية بصورة منتظمة.

وقد ارتبط هذا الدور التكافلي بتنظيم وقفي واضح، يقوم على تخصيص أصول معينة لمصارف محددة، بحيث يُوجَّه ريع كل وقف إلى الغاية التي حددها الواقف، وفق شروط معلومة وآليات مستقرة، مما أتاح استمرار هذه المنافع وانتظامها عبر الزمن.

ويشير ذلك إلى أن الوظيفة التكافلية للوقف لم تكن قائمة على الإحسان العارض، بل على تنظيم مؤسسي قائم على تخصيص الموارد وضبط مصارفها، بما يضمن استمرارية النفع وتحقيق قدر من التوازن داخل المجتمع المحلي.

سادسًا: ملامح نظام مجتمعي وقفي متكامل:

بجمع المعطيات السابقة، يمكن القول إن أوقاف أشيقر أدّت – بوظيفتها المركبة – دورًا واسعًا في تنظيم عدد من شؤون المجتمع المحلي، حيث أسهمت في تمويل المرافق العامة، ودعم التعليم، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتنظيم الانتفاع بالموارد، وتوفير عدد

من الخدمات الدينية والخدمية والمعرفية.

وقد قام هذا الدور على شبكة وقفية ذات أساس أهلي، استندت إلى شروط الواقفين، وصيغ تعاقدية منظِّمة، وإدارة محلية (النظارة)، ورقابة مجتمعية مدعومة بالوازع الشرعي والاجتماعي.

ومن ثم يمكن توصيف هذا النموذج بأنه: نظام وقفي مجتمعي متكامل، قام على المبادرة الفردية المنضبطة بشرط شرعي، وأسهم في تنظيم الموارد، وتمويل الخدمات، وتحقيق التكافل، ودعم التعليم، ضمن إطار مؤسسي محلي مستقر.

الدلالات التحليلية للتنظيم الذاتي المجتمعي:

يشير هذا التحليل إلى أن الوقف المحلي في أشيقر يمكن قراءته ضمن سياق أوسع يتعلق بتاريخ نشأة المؤسسات المجتمعية في البيئات الإسلامية، حيث أسهم الوقف في سد فراغات خدمية وتنظيمية قبل تشكل الدولة الحديثة بمؤسساتها النظامية. وعليه، فإن دراسة أوقاف أشيقر لا تمثل بحثًا في تاريخ محلي فحسب، بل تقدم نموذجًا تحليليًا لفهم آليات التنظيم الذاتي في المجتمعات التقليدية، وكيفية توظيف الأدوات الفقهية في بناء مؤسسات مستدامة.

المبحث الرابع: خصائص النموذج الوقفي المحلي المستدام في أشيقر:

في ضوء التحليل الوظيفي، ودراسة آليات الاستدامة، وقراءة الوقف بوصفه أداة للتنظيم الذاتي المجتمعي، يمكن استخلاص جملة من الخصائص التي تميز النموذج الوقفي المحلي في أشيقر، وتمنحه صفة الاستدامة المؤسسية.

أولًا: التكامل بين الأصل المنتج والمصرف الخدمي:

اتسم النموذج الوقفي في أشيقر بوجود علاقة عضوية واضحة بين:

- أصول استثمارية مولِّدة للدخل (مزارع، نخيل، عقارات)،
- ومصارف دينية، وتعليمية، واجتماعية، وخدمية محددة بنص شرط الواقف.

وقد تجلّى هذا التكامل في ارتباط كل أصل وقفي بمصرف معيّن يُصرف عليه

ريعه بصورة منتظمة، بحيث يؤدي الأصل وظيفة خدمية مستمرة عبر ما يدرّه من غلة، ويضمن استمرار النفع للمجال الذي خُصص له. ويعكس هذا الارتباط تصورًا عمليًا يربط مورد الوقف بوظيفته، بما يحقق دوام الانتفاع واستقرار الخدمة المرتبطة به.

كما امتد هذا التكامل إلى الربط بين الأصول الثابتة والمنقولات؛ إذ لم يقتصر الوقف على العقار، بل شمل أدوات خدمية ومنقولات، وربط بعضها بأصول منتجة تتولى صيانتها أو تجديدها، مما يعكس وعيًا عمليًا بضرورة توفير مورد دائم يحفظ استمرارية الانتفاع بتلك الأعيان.

ثانيًا: الشمولية الوظيفية واتساع نطاق التغطية:

غطّت أوقاف أشيقر مجالات متعددة، شملت:

- المجال الديني.
- التعليمي والمعرفي.
- الاجتماعي والتكافلي.
- الزراعي والعقاري.
- المجال الخدمي والمرافق العامة.
- وحتى الأدوات اليومية الدقيقة.

وهذا الاتساع يعكس تصورًا شموليًا لوظيفة الوقف، بحيث لا تكاد توجد حاجة أساسية في المجتمع إلا ووجد لها سندًا وقفيًا. وهو ما يمنح النموذج طابع الشبكة الوظيفية المتكاملة بدل الأوقاف المنعزلة.

ثالثًا: الحوكمة الشرطية كآلية تنظيم داخلية:

شكّل شرط الواقف أداة حوكمة داخلية للنظام الوقفي، إذ:

- حُددت المصارف بدقة.
- ووضعت أولويات للصرف.
- ونُص على بدائل عند التعذر.
- ونُظمت النظارة.
- ومُنع الاعتراض على الولي في بعض الحالات.

كما ظهر الارتباط المكاني في بعض الأوقاف الذرية، من خلال اشتراط السكن في أشيقر للانتفاع، وهو ما رسخ علاقة الوقف بالمجال الجغرافي، وأدخل البعد المكاني ضمن آليات الضبط المؤسسي.

وبذلك أصبح الشرط بمثابة نظام داخلي يحكم المؤسسة الوقفية، ويضمن استمرار هويتها عبر الأجيال.

رابعًا: الحماية الدينية بوصفها عنصرًا من عناصر استدامة الوقف:

أظهرت بعض الوثائق تضمين نصوص تحذيرية تؤكد حرمة الوقف وتدعو على من يعتدي عليه أو يغير شرطه، وهو ما أسهم في تعزيز مكانة الوقف في الوعي الديني والاجتماعي. وقد وفّر هذا البعد الأخلاقي سندًا إضافيًا لحماية الأعيان الوقفية، من خلال ترسيخ احترامها في ضمير المجتمع، ودعم استمراريتها عبر الأجيال إلى جانب الحماية الشرعية والتنظيمية.

خامسًا: التكيف البيئي والاقتصادي:

جاءت الأوقاف منسجمة مع طبيعة البيئة النجدية الزراعية، حيث غلبت الأصول المرتبطة بالمزارع والنخيل والعقارات المحلية.

وقد مكّن هذا التكيّف الوقف من الاستفادة من الموارد المتاحة فعليًا، وخفف من مخاطر الاستثمار غير المنسجم مع البيئة، مما عزز استدامته طويلة الأمد.

سادسًا: الطابع التشاركي الأهلي:

لم يكن الوقف في أشيقر مبادرة فردية معزولة، بل جزءًا من ثقافة مجتمعية واسعة أسهم فيها الرجال والنساء، وتعددت فيها فئات الواقفين.

وقد أوجد ذلك علاقة تفاعلية بين المجتمع والوقف، حيث مثّل الوقف:

- تعبيرًا عن مسؤولية الفرد تجاه الجماعة.
- وأداة لحماية المصالح المشتركة.
- وآلية لتقاسم أعباء الخدمة العامة.

وهذا البعد التشاركي أسهم في ترسيخ شرعية الوقف داخل المجتمع، وتعزيز استمراره.

سابعًا: المرونة ضمن إطار ثابت:

على الرغم من ثبات الأصل الوقفي وحجية الشرط، أظهرت الوثائق قدرًا من المرونة في:

- إعادة توجيه المصرف عند التعذر.
- استخدام صيغ تعاقدية متنوعة للإدارة.
- إنشاء موارد بديلة لخدمة الأعيان.
- التكيف مع تغيرات الواقع المحلي.

ويمثل هذا الجمع بين الثبات (حفظ الأصل) والمرونة (تنظيم المصرف والإدارة) أحد أهم عناصر الاستدامة المؤسسية في النموذج.

الدلالات التحليلية وملامح النموذج الوقفي المحلي في أشيقر

استنادًا إلى ما سبق، يمكن تمثيل النموذج الوقفي المحلي المستدام في أشيقر بالعناصر الآتية:

١. أصل منتج متنوع اقتصاديًا.
٢. شرط ضابط واضح يشكل نظامًا داخليًا.
٣. إدارة تشغيلية محلية بعقود وتنظيمات محددة.
٤. مصرف خدمي مرتبط بحاجات المجتمع الفعلية.
٥. تكامل بين الثابت والمنقول.
٦. تكيّف بيئي واقتصادي.
٧. رقابة اجتماعية وأخلاقية داعمة.

ويؤدي تكامل هذه العناصر إلى إنتاج منظومة وقفية قادرة على الاستمرار، وتحقيق أثر اجتماعي ممتد يتجاوز الجيل المؤسس.

خلاصة المبحث:

يتضح من التحليل أن أوقاف أشيقر لم تكن مجرد أعيان متفرقة أو مبادرات خيرية فردية، بل شكّلت نموذجًا محليًا متكاملًا للوقف المستدام، قائمًا على توازن دقيق بين:

- البعد الشرعي (الشرط والحجية)،
- البعد الاقتصادي (الأصل المنتج والاستدامة)،

- البعد المجتمعي (التكافل والتنظيم الذاتي).

وبذلك يمكن اعتبار نموذج أشيقر مثالًا تطبيقيًا مبكرًا لمؤسسة أهلية مستدامة جمعت بين الاستثمار الاجتماعي والحوكمة المحلية قبل تشكل الأطر النظامية الحديثة.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة – من خلال التحليل الوثائقي التاريخي والمعالجة الوصفية، وقراءة الوقف في إطاره المؤسسي والاجتماعي – إلى عدد من النتائج الرئيسة، من أبرزها:

١. أن أوقاف أشيقر تمثل نموذجًا متكاملًا للوقف المحلي، يقوم على ترابط وظيفي بين الأصول الاستثمارية والمصارف الخدمية، بما يعكس منظومة مؤسسية واضحة المعالم.

٢. كشفت المعالجة عن تنوع ملحوظ في المجالات الوظيفية للأوقاف داخل المجتمع المحلي، شمل المجالات الدينية، والتعليمية، والاجتماعية، والخدمية، والاقتصادية، مما يدل على شمولية الدور الوقفي في الحياة المحلية.

٣. اتسم النموذج الوقفي في أشيقر بآليات استدامة متعددة، من أبرزها: تنويع الأصول، ووضوح شرط الواقف، واستخدام صيغ تعاقدية للإدارة، والتكيف مع البيئة المحلية، والارتباط الاجتماعي المباشر بالمجتمع.

٤. أدى الوقف دورًا يتجاوز الإطار التعبدي إلى وظيفة تنظيمية مجتمعية، تمثلت في إسهامه في تنظيم الموارد، وإدارة بعض المرافق، وتعزيز التكافل، بما يجعله صورة من صور التنظيم الذاتي المجتمعي في المجال المحلي.

٥. يمكن اعتبار أوقاف أشيقر نموذجًا تطبيقيًا تاريخيًا للوقف المحلي المستدام، بما يتيح الإفادة من عناصره في الدراسات الوقفية المعاصرة وفي إعادة التفكير في الأوقاف المجتمعية الصغيرة.

٦. أسهمت القراءة الوصفية للوثائق الوقفية في إبراز ترابط عناصر النظام الوقفي وتكامل وظائفه داخل المجتمع المحلي، مما دعم التحليل الكلي للنموذج محل الدراسة.

ثانيًا: الخلاصة العامة:

تؤكد هذه الدراسة أن الوقف المحلي في أشيقر لم يكن مجرد ممارسة خيرية معزولة أو أعيانًا متفرقة، بل كان نظامًا مؤسسيًا متكاملًا لإدارة الموارد، وتمويل الخدمات، وتنظيم توزيع المنافع، وتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي.

وقد جمع هذا النظام بين:

- البعد الشرعي (الشرط والحجية والضبط الفقهي)،
- البعد الاقتصادي (الأصل المنتج وتعدد الموارد)،
- البعد المجتمعي (التكافل والتنظيم الذاتي والرقابة الاجتماعية)،
- والبعد المكاني (ارتباط بعض الأوقاف بالمجال المحلي).

ومن ثم فإن دراسة أوقاف أشيقر لا تقدم توثيقًا لتجربة محلية فحسب، بل تتيح إطارًا تحليليًا لفهم كيفية نشوء منظومات وقفية أسهمت في تنظيم الحياة الاجتماعية، وإدارة الموارد، وتلبية احتياجات المجتمع عبر آليات مؤسسية مستقرة.

وعليه، فإن إعادة قراءة الوقف المحلي من هذا المنظور تسهم في إبراز إمكاناته بوصفه أداة مؤسسية قادرة على الإسهام في تنظيم الموارد وخدمة المجتمع.

ثالثًا: التوصيات:

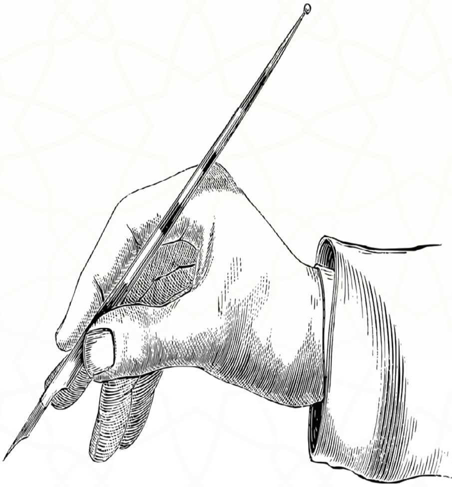
في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن اقتراح ما يأتي:

١. إجراء دراسات مقارنة بين أوقاف أشيقر ونماذج وقفية محلية في مناطق نجدية أو حواضر إسلامية أخرى؛ بهدف اختبار مدى عمومية النموذج الوقفي المحلي المستدام أو خصوصيته.

٢. الإفادة من عناصر النموذج الوقفي المحلي المستدام – خاصة الحوكمة الشرطية، وتنويع الموارد، والتكامل بين الأصل والمصرف – في صياغة سياسات حديثة لإحياء الأوقاف المجتمعية الصغيرة.

٣. العمل على رقمنة الوثائق الوقفية المحلية، وبناء قواعد بيانات تاريخية تسهم في دراسة تطور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التقليدية، وربطها بالأدبيات المعاصرة في الاقتصاد الاجتماعي والحوكمة المجتمعية.

٤. تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين الفقه، والتاريخ الاقتصادي، ودراسات المؤسسات؛ لإعادة قراءة الوقف بوصفه مؤسسة مركبة متعددة الأبعاد.



كتبه

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبدالله

بن إبراهيم بن عبدالرحمن آل إسماعيل

imis1234@gmail.com

1447/8/26هـ